

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح



الجلسة ١٩١

الخميس، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد مونغبى (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٨٠. أعمال هذه الدورة التنظيمية، كما هو وارد في الوثيقة (A/CN.10/L.35).

افتتاح الدورة

أقر جدول الأعمال.

انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعلن افتتاح الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٤، والجلسة الحادية والتسعين بعد المائة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا للمبدأ المستقر القاضي بالتناوب في رئاسة الهيئة، ينبغي أن يأتي الترشيح للرئاسة لعام ١٩٩٥ من مجموعة الدول الآسيوية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ أعضاء الهيئة بأن مجموعة الدول الآسيوية تؤيد ترشيح السفير لوفسانجين إردينيتشولون ممثل منغوليا للانتخاب لمنصب رئيس هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٥.

كما حدث في سنوات سابقة، تنعقد الهيئة اليوم لتناول أمور تنظيمية، بما في ذلك انتخاب مكتب جديد لعام ١٩٩٥، وتعيين رؤساء للهيئات الفرعية التابعة للهيئة، ومشروع جدول أعمالها المؤقت للدورة الموضوعية المقبلة، وذلك وفقا لبرنامجها الإصلاحي، المعنون "طرق ووسائل تعزيز أداء هيئة نزع السلاح" الذي اعتمد في ١٩٩٠.

وما لم تكن هناك تعليقات، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السفير إردينيتشولون ممثل منغوليا رئيسا بالتزكية.

إقرار جدول الأعمال (A/CN.10/L.35)

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في إقرار جدول

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

هيئة نزع السلاح عن تقديم إسهامها في إنجاح جدول أعمال نزع السلاح الدولي.

إن المهمة التي أمام المؤتمر في عام ١٩٩٥ تمثل تحدياً لهيئة نزع السلاح ستكون مطالبة باختتام نظرها في البند المعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، بهدف إزالة الأسلحة النووية"، وأن تواصل نظرها في البند المعنون "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإشارة بوجه خاص إلى قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١"، وأن تبدأ - بعد أن تتخذ هذه الدورة التنظيمية قراراً بذلك - النظر في البند الجديد الثالث الذي يدرج في جدول أعمالها.

إن وفد بلادي يعتمد على تعاون وتأييد أعضاء الهيئة. ومن جانبنا، أؤكد للأعضاء أن المكتب سي بذل قصارى جهده لضمان نجاح دورة ١٩٩٥.

أخيراً وليس آخراً، سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم ولسائر أعضاء مكتبكم عن تهادني القلبية على جهودكم المضيئة لحل المسائل الهامة المعروضة على هيئة نزع السلاح هذا العام، وعلى الأسلوب الماهر الدينامي الذي نهضتم به أنتم، ابن بنن الصديقة المبرز، بمسؤولياتكم. وإنني أطلع إلى العمل بشكل وثيق مع نائب مدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد خيراضي، ومع السيد لين، أمين هيئة نزع السلاح، والعاملين معه. وإنني اعتمد كثيراً على دعمهم البارع وتعاونهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر السفير إردنيتشولون، الممثل الدائم لمنغوليا والرئيس الجديد للهيئة، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى أعضاء المكتب، الذي رأسه، وأيضا إلى نائب المدير وإلى أمين الهيئة. وأود أيضا أن أشكره على كلماته المشجعة كلها بشأن عمل الهيئة. ومرة أخرى أقدم إليه أحر تهادني.

نشرع الآن في انتخاب سائر أعضاء المكتب وهم ثمانية نواب للرئيس ومقرر لعام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن التالي:

أن مجموعة الدول الآسيوية تؤيد ترشيح جمهورية إيران الإسلامية لأحد مناصب نواب الرئيس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعلن أن السفير لوفسانغين إردنيتشولون ممثل منغوليا قد انتخب رئيساً لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٥.

إن السفير إردنيتشولون رجل مبرز بين دبلوماسي بلده، وهو معروف جيداً في الدوائر الدبلوماسية للأمم المتحدة منذ سنوات عديدة، على الأخص، لخبرته القيمة في مجال نزع السلاح. وهو صديق شخصي لي، وقد عملنا معا في عدد كبير من الهيئات الأخرى سواء هنا في نيويورك أو في أماكن أخرى، وخاصة في جاكرتا. وهو في الوقت الراهن الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وخلال السنوات الماضية كان نشيطاً للغاية في دورات الجمعية العامة واللجنة الأولى، وأيضا في مؤتمرات هامة أخرى لنزع السلاح وفي دورات هيئة نزع السلاح. ومما يذكر خاصة أنه كان رئيساً للفريق العامل المعني ببند جدول الأعمال المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبيادين الأخرى ذات الصلة". وبخبرة السفير إردنيتشولون الواسعة بالأمم المتحدة وبمسائل نزع السلاح أنا على يقين من أن هيئة نزع السلاح ستحقق لها دورة موضوعية مثمرة في ١٩٩٥ تحت قيادته. ونيابة عن الهيئة، أعرب له عن أحر التهادني وأتمنى له كل نجاح.

السيد إردنيتشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني الخالص لجميع أعضاء هيئة نزع السلاح للشرف الذي أولوني وأولوا بلدي، منغوليا، إياه بانتخابي رئيساً لهم لعام ١٩٩٥. وأوجه شكري الخاص إلى مجموعة الدول الآسيوية لتسميتي مرشحاً لهذا المنصب الرفيع المسؤول.

إن الدور الهام الذي تقوم به هيئة نزع السلاح في جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح تؤكد مرة أخرى في المقررات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الأولى التي اختتمت مؤخراً الجزء الأول من عملها. وإن السنة المقبلة - التي تسلط عليها الأضواء، في جملة أمور، بسبب مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار، وكذلك سعي مؤتمر نزع السلاح إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب - تعد بأن تكون سنة حافلة بالأحداث لمجتمع نزع السلاح الدولي. وآمل ألا تتخلف

المجموعة ليست مستعدة بعد لذلك، فإن النداء الذي وجهته إليها الآن بشأن منصب نائب الرئيس ينطبق أيضا على منصب المقرر.

استعراض مشاريع القرارات ذات الصلة بهيئة نزع السلاح التي اعتمدها اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يدرك أعضاء الهيئة أن اللجنة الأولى للجمعية العامة اعتمدت ثلاثة مشاريع قرارات تتضمن طلبات محددة ذات صلة بعمل هيئتنا. وتوضيحا لأعضاء الهيئة، أود أن أخص مشاريع القرارات هذه، التي من المتوقع أن تعتمدها الجمعية العامة قريبا.

مشروع القرار الأول هو A/C.1/49/L.5/Rev.1 الذي اعتمده اللجنة الأولى تحت البند ٦٤ (أ) من جدول الأعمال وعنوانه "تقرير هيئة نزع السلاح". والفقرات ذات الصلة من مشروع القرار هذا وهي الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٩ و ١٠ و ١١ من المنطوق تنص على:

"إن الجمعية العامة

"إذ تحيط علما بمختلف الاقتراحات التي يمكن أن تنظر فيها هيئة نزع السلاح في موعد ملائم في المستقبل، بما في ذلك على الأخص الاقتراح الداعي إلى إعادة النظر في الموضوع المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات الصلة".

٢ - تحيط علما مع الأسف بأن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة ببند جدول الأعمال المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والبياديين الأخرى ذات الصلة"، الذي انتهى النظر فيه عام ١٩٩٤؛

٣ - تلاحظ أن هيئة نزع السلاح تواصل النظر في بند جدول أعمالها المعنون "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين

وقد أيدت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ترشيح السويد وهولندا نائبين للرئيس.

ولم تقدم حتى الآن ترشيحات أخرى. ونحن ننتظر ترشيحات مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الشرقية.

هل بوسع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعلن الآن ترشيحاتها؟

السيد اوكامبو (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بيرو أن يذكر أنه تلقى، عند رئاسته للمجموعة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ثلاثة ترشيحات هي: أوروغواي، والجمهورية الدومينيكية، وكولومبيا. ونظرا لأن المطلوب هو شغل منصبين شاغرين اثنين لنائبي الرئيس، ليس بوسعنا بعد التقدم بترشيحنا لهذين المنصبين. ونأمل أن يتمكن الرئيس الجديد لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في غضون بضعة أيام، من تقديم ترشيح المجموعة.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أخص الوضع فيما يلي: أيدت المجموعة الآسيوية ترشيح جمهورية إيران الإسلامية، وأيدت مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ترشيح السويد وهولندا.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب ممثلي البلدان المذكورة نوابا لرئيس الهيئة في ١٩٩٥.

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن جميع أعضاء الهيئة، أود أن أهنئ ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والسويد وهولندا على انتخابهم نوابا لرئيس الهيئة. وأناشد المجموعات الأخرى؛ مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، أن تسرع بجهودها حتى تتمكن في أقرب وقت ممكن من تقديم أسماء مرشحين للمناصب الشاغرة.

أود أن أبلغ الهيئة أن مجموعة الدول الأفريقية عليها أن تقدم مرشحا لمنصب المقرر. ونظرا لأن هذه

السيد غاجدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
سيدي لعلكم تذكرون، أنتم وأعضاء آخرون في الهيئة
أن وفد هنغاريا عندما تشرف بالعمل نائباً
لرئيس، بذل كل جهد لتطبيق القواعد المتفق
عليها بصفة عامة، والتي نحاول اتباعها مرة أخرى
هذا العام، وللأسف فإن هذه الممارسة لم يتحقق لها
النجاح الكامل في العام الأول واضطرت هيئة نزع
السلاح في دورتها الموضوعية الأخيرة إلى أن تخالف
قواعدها الإجرائية لأسباب عديدة، ولا أريد أن أدخل
في أية تفاصيل.

وليست هناك سابقة لأن نحيد عن قواعدنا مرة
أخرى هذا العام، ولكن في الاتجاه المضاد. لقد مددنا
بالفعل أجل عدد من البنود ولم يكن هذا مرضياً تماماً
لكل الوفود ولكنه كان اتفاقاً يمكن أن يتعايش معه
الجميع. ويبدو أن هناك مدعاة كافية هذا العام للوصول
إلى اتفاق لا يسعد به كل وفد من الوفود ولكن يصبح
عليه أن يتعايش معه. وأعتقد أن هناك اتفاقاً بدأ يبرز
على التأييد التام لإدراج البندين المقترح إدراجهما في
جدول الأعمال أي البندين الواردين في مشروع جدول
الأعمال المؤقت دون أقواس معقوفة. ولكن لا يكاد
يوجد توافق آراء حول البندين الواردين داخل أقواس
معقوفة.

وفد بلدي من بين الوفود التي لا يمكن أن توافق
على إدراج أي من هذين البندين. وسنبذل كل ما في
وسعنا حتى ننهي بنجاح تام مناقشة البندين المدرجين
أصلاً في جدول الأعمال بحيث نختم المناقشة التي
طالت بالفعل بشأن أحدهما وبحيث نستوفي مناقشة
البند الآخر التي كانت مجرد مناقشة أولية الطابع.

مرة أخرى بوسع وفدي أن ينضم إلى توافق الآراء
بشأن إدراج البندين الاثنین دون سواهما.

السيد وانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد
وفدي البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك. إن وفد بنن
حريص على عمل هيئة نزع السلاح التي تسهم في
إجراء تقدم في قضايا نزع السلاح وتتيح لنا فرصة
المشاركة في النظر بعمق في البنود المدرجة في جدول
أعمالنا. وبغية المحافظة على هذه الدينامية فإننا
نعقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي للهيئة أن تحتفظ
بثلاثة بنود في جدول أعمالها، وإن كنا لا نبيدي حكماً
مسبقاً بشأن ما هي البنود التي ينبغي إدراجها.

بهدف إزالة الأسلحة النووية"، الذي ستنتهي من
النظر فيه عام ١٩٩٥؛

٤ - تلاحظ أيضاً أن هيئة نزع السلاح أجرت
تبادلاً أولياً للآراء بشأن بند جدول أعمالها المعنون
"نقل الأسلحة على الصعيد الدولي"، مع الإشارة
بصفة خاصة إلى القرار ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛

٩ - توصي بأن تعتمد هيئة نزع السلاح في
دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٤ البندين التاليين للنظر
فيهما في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٥:

(أ) عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم
والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية؛

(ب) نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع
الإشارة بصفة خاصة إلى القرار ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١؛

١٠ - توصي أيضاً، عملاً بالنهج المعتمد
بالنظر في ثلاثة بنود على مراحل، بأن تنظر هيئة
نزع السلاح، في دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٤، في
إدراج بند ثالث جديد في جدول أعمال دورتها
الموضوعية لعام ١٩٩٥، وتشير، في هذا السياق،
في جملة أمور، إلى الاقتراحين التاليين: "مبادئ
توجيهية عامة لعدم انتشار الأسلحة، مع التركيز
بصفة خاصة على أسلحة التدمير الشامل"، و
"استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع
السلاح"؛

١١ - تطلب من هيئة نزع السلاح أن
تجتمع لفترة لا تتجاوز أربعة أسابيع خلال عام
١٩٩٥، وأن تقدم تقريراً موضوعياً إلى الجمعية
العامة في دورتها الخمسين؛

ولا نرى أية صعوبة بشأن إدراج بند ثالث. لقد
ذكرتم سيدي، خيارين يمكن أن نقبل أيًا منهما. والفكرة
هي أنه ينبغي أن تكون هناك ثلاثة بنود في جدول
الأعمال ولو أننا سنركز على الانتهاء من بندين منها
وذلك وفقاً لنظام العمل الذي اعتمده في عام ١٩٩٠.

ويرى وفدي أنه من المهم بوجه خاص إدراج البند الثالث. كما نرى أنه ينبغي مواصلة المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

السيد الفاريز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أوافق على ما قاله المتكلمان السابقين. إننا إنما نعتمد مشروع مؤقت لجدول الأعمال. فجدول الأعمال سيعتمد بصورته النهائية خلال الدورة الموضوعية، ولذلك أرى أنه ينبغي لنا أن نجري مشاورات ثم نتخذ قرارنا في بداية الدورة الموضوعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعلم أن الهيئة اعتمدت قاعدة إدراج ثلاثة بنود في جدول الأعمال - وهي قاعدة مرنة للغاية، ولكنها مع ذلك قاعدة. وعلى هذا الأساس، أعد المكتب مشروع جدول الأعمال المؤقت. وتقدمت اللجنة الأولى، وهي جهاز تابع للجمعية العامة، بالتوصيات المحددة التي أشرت إليها. ولدينا مشروع جدول أعمال مؤقت، جرى وضعه بحرص شديد، ولعل الممثلين يلاحظون أن البندين ٦ و ٧ محاطان بأقواس.

لقد حددنا اختيارنا - لم يجبرنا أحد على ذلك - وحيث أننا نعيش في عالم ديمقراطي فإننا نشعر أن بوسعنا أن نعتمد على تفهم كل واحد منا بغية تطبيق القواعد الديمقراطية التي تعني الإصغاء إلى صوت الأغلبية. فإذا لم نفلح في ذلك، سيتعين علينا عندئذ أن نجري مشاورات.

إنني ممتن للوفود التي اقترحت أن نواصل جهودنا. وسوف نتأثر، أي أننا سنواصل المشاورات حرصا على الاستجابة لمصالح جميع الوفود، ولكن لا بد من تطبيق القواعد الديمقراطية؛ وإلا فإن منظمنا ستفقد مغزاها.

أعتقد بالتالي أنه سيكون من الحكمة أن نعلق مناقشتنا حول هذه المسألة، وأن ننقل إلى مسألة أخرى لإفساح الوقت للزم للمشاورات. وإذا كانت الهيئة توافق على ذلك فإنني سأعلق هذه المناقشة وننتقل إلى مسألة أخرى.

تقرر ذلك.

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نعتقد أن هيئة نزع السلاح ينبغي أن تستمر في إدراج ثلاثة بنود في جدول أعمالها في ١٩٩٥. لقد توخينا المرونة في الماضي ونرى أنه يجب أن نتوخى المرونة عندما يكون ذلك ضروريا وعمليا. وكما قالت وفود أخرى ينبغي الفراغ من بندين في العام القادم وعندئذ ينبغي توخي المرونة حتى لا نجد أنفسنا في حالة معقدة للغاية في عام ١٩٩٦. وكما ذكرتم بحق، سيدي، فإن المكتب قد تقدم باقتراح إجماعي، وكانت كوبا تشغل منصب نائب الرئيس. إن رأينا واضح وحيث إن جميع الوفود ممثلة في المكتب فإن اقتراح المكتب يعبر، من حيث المبدأ، عن موقف جميع الوفود. وكل وفد بطبيعة الحال حر في أن يحتفظ بوجهة نظر مختلفة ولكن وفدي يشعر أن هناك توافق آراء تاما بشأن بندين من بنود جدول الأعمال، على أن بعض الوفود لم توافق حتى الآن على بند ثالث ولو أن لدينا انطبعا بأن عددا كبيرا تماما من الوفود يؤيد وجود بند ثالث.

من الواضح أنه من الأفضل لنا جميعا أن نتفق على جدول أعمالنا. وعلى الرغم من أنه ليست هناك حاجة لأن نقرر هذا الأمر بالتصويت، فإنه من المستطاع أن نفعل ذلك. ولا نعتقد أن هذا هو الآن أفضل طريق للعمل، فالمثابرة والصبر يفضيان في أحيان كثيرة إلى نتائج حسنة. وبالإستفادة بخبرتك، سيدي الرئيس، ومع توافر المثابرة والصبر، يمكن أن نقرر هذا الأمر في الوقت المناسب عندما يتحقق الاتفاق الكامل على البنود الثلاثة كلها. وإزاء وجهات النظر المختلفة التي أبدت اليوم، ربما تكون هناك حاجة إلى إجراء مشاورات بشأن الموضوع بغية التوصل إلى حل يرضي الجميع.

السيد بافا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يؤيد وفدي إدراج بند ثالث في جدول الأعمال ونعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز الطبيعة التداولية لهيئة نزع السلاح. ونحن نتفق مع ممثل كوبا في أنه قد يحسن بنا ألا نبت اليوم في أمر ماهية البند الذي يدرج في جدول الأعمال. وسيسعدنا أن تستمر المشاورات بشأن هذا الموضوع. وأعتقد أن هذا لا يخل بمصالح الوفود التي أبدت أنها ترى عدم إدراج بند ثالث في جدول أعمال عام ١٩٩٥.

السيد ميراييه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يؤيد وفد بلادي ما قاله توما ممثل الولايات المتحدة.
ونعتقد أن العمل الذي سيجري في ختام دورة مؤتمر
نزع السلاح له من الأهمية البالغة ما يستوجب تمكين
معظم المشاركين في أعمال الهيئة من العودة الى
جنيف بأسرع وقت ممكن. ولذلك نعتقد أن الهيئة
ينبغي أن يخصص لعملها هذا العام، بشكل استثنائي،
أسبوعان فقط.

السيد كامبريدج (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): أمل أن التزم بنفس الإيجاز الذي التزمته
عندما أدليت ببياني بشأن بند آخر من بنود جدول
الأعمال.

أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للتعليقات التي
أدلى بها توما ممثلاً للولايات المتحدة وفرنسا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن ممثل المملكة
المتحدة لديه بالفعل موهبة الإيجاز.

السيد لارسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
حرصاً على الإيجاز أيضاً، أود أن أؤيد التعليقات التي
أدلى بها توما ممثلو بريطانيا وفرنسا والولايات
المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان
بيان ممثل النرويج موجزاً تماماً كبيان ممثل المملكة
المتحدة كما كان طريفاً أيضاً بنفس القدر.

السيد غونزالس بوستوس (المكسيك) (ترجمة شفوية
عن الإسبانية): لقد تابعنا باهتمام بالغ وجهات النظر
التي أعربت عنها بعض الوفود فيما يتعلق بإمكانية
تخفيض مدة دورة ١٩٩٥ لهيئة نزع السلاح، بشكل
استثنائي، بسبب اجتماعات أخرى من المقرر عقدها
في ١٩٩٥ - وقبل كل شيء مؤتمر الأطراف في معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة
وتمديدتها.

ومع ذلك، إذا ما كنا نرغب - في اختتام مناقشتنا
بشأن بندي جدول الأعمال اللذين ينبغي اختتام نظرهما
في ١٩٩٥ - وهذا ما نرغب فيه جديداً - سيكون من
الصعب تماماً إتمام العمل في اسبوعين فقط. ولذلك
يقترح وفد بلادي أن نؤجل البت في هذه المسألة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سننظر الآن في
موعد الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ ومدتها. ولعل
الممثلين يذكرون أن الهيئة اتخذت بصورة مؤقتة في
الجلسة العامة الأخيرة من دورتها الموضوعية لعام
١٩٩٤، المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٩٤، قراراً بأن تعقد
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ في الفترة من ١٥ أيار/
مايو إلى ٥ حزيران/يونيه، وذلك لفترة ١٦ يوم عمل،
على غرار ما حدث في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢
و ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

وقد اتخذ هذا القرار تلبية لطلب عدد من الوفود،
بغية تيسير نظر مؤتمر نزع السلاح في برنامج عام
١٩٩٥. وأفهم أن مؤتمر نزع السلاح قرر بالفعل تمديد
دورته العادية لمدة أسبوعين في عام ١٩٩٥، بحيث
تنتهي في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ومن ثم، لا يلزمنا في هذه
الدورة التنظيمية سوى تأكيد الموعد والفترة المتفق
عليهما للدورة الموضوعية للهيئة في عام ١٩٩٥.

وقد قرر مكتب الهيئة بالإجماع في جلسته
المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أن يوصي بالألا
تغيير الهيئة الموعد والمدة المتفق عليهما لدورتها
الموضوعية في عام ١٩٩٥. هل يود أي من الوفود
التعليق على ذلك؟

السيد تورنتين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة
شفوية عن الإنكليزية): يوافق وفدي بالتأكيد على
الممارسة المعتادة لهيئة نزع السلاح بتخصيص ١٦ يوم
عمل لدورتها، ونؤيد ذلك من حيث المبدأ. ولكننا نتوقع
حالة خاصة في عام ١٩٩٥، وربما يكون من الحكمة
النظر في تقليل التداخل مع استئناف مؤتمر نزع
السلاح. ووفدي يفضل بالتأكيد ألا يكون هناك أي
تداخل، أي أن تكون مدة دورة هيئة نزع السلاح
أسبوعين بدلاً من ١٦ يوم عمل.

ومع ذلك، إذا كانت هناك رغبة قوية في الإبقاء
على ممارسة عقد الدورة لمدة ١٦ يوماً، فلن نعترض.
ومن ناحية أخرى، لو وافق الآخرون على أن
الحكمة تقضي بتقصير الدورة بعض الشيء - ولو بأيام
قليلة - لتمكين الأعضاء من العودة الى جنيف لحضور
المفاوضات الهامة التي نتوقع أنها ستجري هناك، فإننا
سنرحب بذلك بالتأكيد.

تقصير مدة دورة هيئة نزع السلاح، فإننا قد نكون مستعدين في هذه السنة القادمة الاستثنائية الطابع أن نتمشى مع توافق الآراء إذا ما ظهر الاتفاق على التقيير. ومن ناحية أخرى، نحن نوافق على أنه لا ضرورة لاتخاذ مثل هذا القرار من الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا أعتقد أن هناك توافق آراء. فبعض الوفود تؤيد تقصير الدورة إلى أسبوعين عمليا؛ وبعض الوفود الأخرى تعارض للأسباب التي أوضحتها.

وفي هذه الظروف، سأكرر ما فعلته من قبل. فكما هو الحال بالنسبة لمسائل أخرى، سيحال الأمر للتشاور والدراسة الأعمق. وعلى أية حال، ليست هناك حاجة لاتخاذ قرار متعجل، قد تترتب عليه نتائج غير محسوبة.

ولما كانت هيئة نزع السلاح مكونة من حكماء من الجنسين، اقترح أن نتخذ قرارا حكيما بمواصلة مشاوراتنا.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما أننا لم نتمكن من اتخاذ قرار بشأن مدة الدورة، من الصعب التكلم عن برنامج عملها. لذلك، أطلب إلى الأعضاء أن ينتقلوا إلى البند الأخير.

ووفقا لأحكام البرنامج الإصلاحي المعتمد، ينبغي بحث جميع البنود المتعلقة بتنظيم الأعمال في الدورة التنظيمية للهيئة. ومع ذلك، بما أنه توجد بنود عدة لا تزال معلقة في هذه المرحلة - على سبيل المثال، عضوية المكتب لعام ١٩٩٥، وتعيين رؤساء الهيئات الفرعية، وإمكانية إدراج بند موضوعي جديد للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ - فلربما كان من الأفضل للهيئة أن تعلق الدورة التنظيمية الحالية وأن تستأنفها في موعد لاحق، بغية إتاحة الوقت لإجراء مشاورات إضافية وأكثر عمقا بشأن هذه المسائل.

وإنني تحت تصرف جميع الوفود التي ترغب في إجراء مشاورات. غير أن الوقت قصير، ويتعين علينا أن نجتمع لمناقشة مختلف المسائل التي لا تزال معلقة.

ونرى كيف تسير الأمور فيما يتعلق ببرنامج عمل عام ١٩٩٥. وإذا ما تبين أن الحكمة تملني أن نقرر، بشكل استثنائي، أن يكون الأمر كذلك لأن على الممثلين أن يعودوا إلى جنيف للمشاركة في بعض الاجتماعات، فإننا يمكن أن نتخذ هذا القرار في ذلك الحين. وإنني أفضل أن لا نلتزم باتخاذ القرار بتقصير مدة الدورة هنا وفي هذه اللحظة.

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتشاطر وفد بلدي بعض القلق الذي أعرب عنه ممثل المكسيك. لقد أشير في اللجنة الأولى إلى بقاء بند مدرج على جدول الأعمال المؤقت لعام ١٩٩٥ على جدول أعمالنا لمدة أربع سنوات. ووفد بلدي يعتقد أنه إذا ما خفضت مدة الدورة لأسبوعين، لن يتوفر لنا وقت كاف لإنهاء ذلك البند. وإذا عجزنا، على سبيل المثال، عن اختتام نظرنا في مسألة نزع السلاح النووي، سيكون من الصعب جدا على جميع الوفود أن تبدي المرونة الضرورية لإبقائه على جدول الأعمال لسنة أخرى. وبالتالي يعتقد وفد بلدي أن الأمر ينبغي أن يولى مزيدا من التفكير قبل أن نتخذ قرارا نهائيا.

السيد مباي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفد بلدي التعليقات التي أدلى بها ممثلا المكسيك وكوبا. ونعتقد أن القرار المتعلق بمدة الدورة الموضوعية المقبلة لهيئة نزع السلاح ينبغي أن يراعى فيه أمر إضافة بند ثالث إلى جدول الأعمال. فإن لم يدرج هذا البند الثالث سيكون بوسع الهيئة أن تخفض مدة دورتها لأسبوعين. وإلا تعين أن تظل مدة الدورة كما كانت عليه في السابق.

السيد ستيلزر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفد بلدي توافق الآراء الرسمي في هيئة نزع السلاح بشأن نهج البنود الثلاثة وبشأن مسألة مدة الدورة، ويتمسك به. ومع ذلك، كما أشار ممثل الولايات المتحدة، بتأييد من بعض الوفود الأخرى، فإننا نواجه سنة استثنائية تماما. إن جدول الأعمال المزدحم يتضمن بنودا بالغة الأهمية. والأسابيع الثلاثة المخصصة لهيئة نزع السلاح ستدخل مع دورة مؤتمر نزع السلاح، التي ستبدأ في وقت سابق قليلا لما كان متوقعا.

ولما كان مؤتمر نزع السلاح يتناول مسائل حاسمة هذا العام، ومع أن وفد بلدي لا يؤيد، من حيث المبدأ

وأود أن أسألكم، سيدي الرئيس، عن الجدول الزمني لمواصلة هذه المشاورات. فهل المنتوى إجراء مشاورات في مجموعات صغيرة أو إجراء مشاورات للهيئة بكاملها؟ وهل ستطرح هذه المسائل على الدورة التنظيمية المستأنفة للبت فيها بمجرد أن يكتمل التشاور بشأنها؟

وسأبذل قصارى جهدي لأكون هنا في نيويورك من أجل المشاورات. وأنا على استعداد حتى للتخلي عن بضعة أيام من عطلتي بعد هذه الدورة النشطة.

هل من اعتراض على الاقتراح بتعليق الدورة التنظيمية؟

السيد ستيلزر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لا يصبر وفد بلدي على استمرار هذه الدورة؛ ونحن نوافق تمام الموافقة على أن فكرة تعليقها هي فكرة حكيمة جدا.

وأود أولا أن أطلب بعض التوضيحات. إن الدورة التنظيمية، كما لاحظتكم، سيدي، ملاحظة في محلها، هي دورة يفترض فيها أن تتخذ قرارا بشأن جميع المسائل التنظيمية. وهذه الدورة التنظيمية تمكنت من اتخاذ القرار بشأن بعض البنود ولكن ليس كلها.

وبذلك فإن هيئة نزع السلاح، إنما تقرر تعليق دورتها التنظيمية ومواصلة المشاورات. فهذه المشاورات لها جدول أعمال ضخم. إذ لا يتعين علينا أن نتشاور بشأن مدة الدورة الموضوعية للعام المقبل فحسب، إنما أيضا بشأن جدول أعمالها. فعلى أن نقرر ما إذا كنا سنحيد عن توافق الآراء، فندرج بندين فقط في جدول الأعمال، أو سنوجد حلا توفيقيا بشأن البند الثالث الذي يريد عدد ملموس من الوفود إدراجه في جدول الأعمال.

ولقد اقترح أحد الوفود أن نقرر في الدورة الموضوعية ما إذا كنا نريد إدراج بند ثالث، وماهية هذا البند إن قررنا ذلك. ووفد بلدي لا يؤيد هذا الاقتراح، لأسباب عديدة. فأولا، نحن نؤيد ملاحظتكم، سيدي، بأن الدورة التنظيمية يفترض فيها أن تتناول القرارات التنظيمية. وثانيا، سيكون من المتأخر جدا اتخاذ قرار بهذه الجسامة في بداية الدورة الموضوعية، لأنه كما نعلم من السنوات السابقة، فإن مناقشة بند موضوعي تتطلب عملية تحضيرية كبيرة. ولقد رأينا في السنة الماضية أنه حتى البنود التي تناقش بصورة أولية لا غير في أي دورة موضوعية ينبغي التحضير لها تحضيريا مستفيضا. لذلك، ينصح وفد بلدي نصحا شديدا بأن نتخذ هذه القرارات في وقت يسبق بكثير بداية الدورة الموضوعية - أي في الدورة التنظيمية المستأنفة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أدلى ممثل النمسا توا بكلمة مفصلة ومفيدة جدا ستمكننا من توضيح الأمور قبل رفع الجلسة. ولقد كان محقا في طرح هذه الأسئلة. واعتقد - وأنا سأستشير الأمانة بهذا الشأن - أن بإمكاننا استئناف الدورة التنظيمية في الأسبوع المقبل. وأكرر - أن الدورة التنظيمية يجب أن تحسم المسائل التنظيمية؛ فلا يجوز أن يتم ذلك في الدورة الموضوعية. وهذه القاعدة لا تتبعها هيئة نزع السلاح وحدها. فبعض الأجهزة الأخرى لهذه المنظمة تتبع القاعدة نفسها، وينبغي لنا ألا نخرقها. ويتعين علينا أن نكون صارمين جدا. وسنجد في الأسبوع المقبل، وبتعاون من الأمانة، الوقت اللازم لاستئناف الدورة التنظيمية.

وفي غضون ذلك أمل في أن تجرى مشاورات من جميع الأنواع - مشاورات غير رسمية، غير رسمية، بل غير رسمية إلى أقصى درجة؛ أي كيفما تريد الهيئة. وعلى أي حال، فإنني تحت تصرف الهيئة من أجل إجراء هذه المشاورات. وسأتصل بالأعضاء الآخرين في المكتب وفي الأمانة لتبين كيفية الشروع في تنظيم إجراء هذه المشاورات قبل استئناف دورتنا التنظيمية.

ولا يمكن بحال أن تحال هذه المسائل الى الدورة الموضوعية، فذلك سيكون اخفاقا من جانبنا، وأنا لا أود أن أكون مسؤولا عن الإخفاق والفضل.

وأزعم بالتالي تعليق هذه الدورة التنظيمية، على أن يكون مفهوما أنها ستتأنف في أسرع وقت ممكن - وبأية حال في الأسبوع المقبل - في موعد يعلن عنه في اليومية. واعتقد أن اقتراب عيد الميلاد أرهق الهيئة أو أوهن حماسها وديناميكتها وتفرغها للعمل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠